



**حركة التحرير الوطني الفلسطيني-فتح
مفوضية الاعلام والثقافة و التعبئة الفكرية**

اتجاهات الاقتصاد الإسرائيلي

2017-2010

مزيد من كثافة الرسّمة

والأتمتة والعولمة

الباحث حسين أبو النمل

حركة التحرير الوطني الفلسطيني-فتح

مفوضية الاعلام والثقافة والتعبئة الفكرية

اتجاهات الاقتصاد الإسرائيلي

2017-2010

مزيد من كثافة الرسملة والأتمتة والعولمة

في هذا الملف الذي نقدمه للكوادر لغرض الاطلاع والدرس سواء في اللقاءات او الاجتماعات أو حتى للاستفادة الفردية لتوسيع المدارك بالوعي التنظيمي ومدى عمق الارتباط بين الاقتصاد والسياسة

نتقدم منكم لجنة التعبئة الفكرية في مفوضية الاعلام والثقافة والتعبئة الفكرية لحركة فتح بدراسة هامة عن الاقتصاد الاسرائيلي للخبير حسين أبوالنمل في 12 نقطة هامة وعلى حلقتين

وبعد تحليل مكثف يذكر الكاتب (تزداد إسرائيل عولمة، بدليل ما تقدّم من مُنجزات في الاستثمار الخارجي وفائض الميزان التجاري، كما أن حجم تجارتها الخارجية البالغة عام 2015، استيرادًا وتصديرًا، ما مجموعه (175) مليار دولار، يعادل (52,2%) من حجم الناتج الإسرائيلي، والبالغ في العام المذكور (335,3) مليار دولار، بالأسعار الجارية، ما سبق من مُعطيات يعني أن ثمة (52) دولارًا ويزيد، من أصل كل مئة دولار، تُنتج في إسرائيل، هي على علاقة ما بالخارج؛ تصديرًا أو استيرادًا.)

ثم يخلص لنتيجة في منتهى الأهمية والخطورة إذ يقول: (لعلّ هذا البحث المُكثّف والمُجهّد وفّر جوابًا على سؤال: ماذا حققت إسرائيل اقتصاديًا خلال فترة انشغال العرب بانفجاراتهم، التي بدأت ربيعًا واعدًا أريد له أن يتحوّل خريفًا قاسيًا ودمويًا لمن يُحاول ربيعًا؟ يُمكن لمن شاء القياس واستنتاج أن ثمة مُنجزات أُخرى، من الطبيعي أن تُرافق ما سبق ذكره، إن كُمقّمات له، مثل كثافة ما يُخصّص للعلم والبحث العلمي من الموارد كشرط تأسيسي للصناعات كثيفة المهارة إنتاجًا وتصديرًا، أو أثر زيادة الإنتاجية والناتج المحلي على مستوى المعيشة، وصولًا لمجتمع الرفاهية، وتجديد وتوسيع البنى الاقتصادية والاجتماعية .)

ويمكن الاستنتاج أيضًا: (أن المتلازمات المشار لها لا تتوقّف. وحُسن أداء الاقتصاد الإسرائيلي داخليًا، يُمكن بناء عليه قياس حضوره خارجيًا، ليس على مستوى الاقتصاد فحسب، بل السياسة أيضًا. وعبئًا نحاول فهم التمدّد السياسي لإسرائيل في آسيا وإفريقيا، أي خارج مناطق نفوذها التقليدي بأميركا وأوروبا بمعزل عن قوتها الاقتصادية .)

مفوضية الاعلام والثقافة والتعبئة الفكرية

اتجاهات الاقتصاد الإسرائيلي 2010-2017 مزيد من كثافة الرسْملة والأتمتة والعولمة

تبحث الدراسة فرضية استفادة إسرائيل كعادتها من الزمن الضائع عربياً لتعظيم مواردها، وتوسيع الفجوة مع أعدائها، كما تضيق الفجوة بينها وبين أول العالم الأول، وتناقش أسباب قدرة (إسرائيل) على الاستفادة من هذا الزمن الضائع.

حسين أبو النمل-مركز الجزيرة للدراسات

كثافة الاستثمار بالإنسان والتقانة (=التكنولوجيا) يُمثَّلان سر زيادة إنتاجية العمل ب(إسرائيل)

ملخص تنفيذي

بدأنا البحث بخطوة منهجية هي تأمين ثابت وجدناه بتطور عدد سكان إسرائيل في فترة البحث، لقياس تطوُّر ناتجها المحلي، واستخدمنا ثلاثة مؤشرات مُختلفة؛ جميعها موثوقة منهجياً وموثقة إحصائياً، سمَّحت لنا مُجتمعاً باستنتاج أن الناتج الإسرائيلي عام 2017، بلغ (353.7) مليار دولار بالأسعار الجارية، أما بالأسعار الثابتة فبلغ (313) مليار دولار، أي بزيادة (67) مليار دولار، عن (246) ملياراً، كان عليها بعام الأساس 2010.

يعود نمو الناتج المحلي البالغ 27% مقابل 13% للسكان، بنسبة 48.5% لنمو السكان، و51.5% لارتفاع إنتاجية العمل. كما ارتفع متوسط الناتج للفرد من 32315 دولاراً إلى 35869 دولاراً خلال 2010-2017 أي بزيادة 11%، ما يعني مُواكبة الكعكة الاقتصادية اتساعاً، زيادة حجم المُشاركين بإنتاجها ويفيض .

نُشير هنا إلى الطابع التراكمي التصاعدي للتكوين الرأسمالي بإسرائيل؛ إذ زاد من 13.9% إلى 15.4% من الموارد المستخدمة 2011-2017. كما بلغت قيمته التراكمية خلال نفس الفترة (394) مليار دولار .

تحسُّن أداء الاقتصاد داخلياً، تُرجم خارجياً بتحسُّن سعر صرف الشيكل مقابل الدولار بنسبة 26%، ويعود ذلك لتحقيق الميزان التجاري فائضاً إيجابياً؛ إذ تطوَّرت نسبة الصادرات للواردات من 106% سنة 2010 إلى 111% سنة 2017، تقديراً. يعود التحسُّن إلى الارتفاع الكبير جداً في قيمة الصادرات الإسرائيلية كثيفة المهارة .

كان فائض الميزان التجاري لإسرائيل تراكمياً؛ إذ بلغت أصولها بالدولار 353 ملياراً عام 2015، توزَّعت بواقع: (أ) 208 مليارات في إسرائيل، (ب) 145 ملياراً بالخارج. هنا، ثمة انقلاب نجده بزيادة الموجودات بالدولار داخل إسرائيل بنسبة 333%، مقابل 1797%، أي 18 ضعفاً، لزيادة استثمارات إسرائيل بالخارج.

يُظهر ما سبق: (أ) تزايد اندماج إسرائيل بالسوق الدولية، وتصديرها رأس المال النقدي، وتَسارع هذا تبعًا لتقدُّم الفترات. (ب) دخول إسرائيل طور التشبُّع الترسلي داخليًا. إنها تزداد عولمةً بدليل ما تقدّم من استثمار خارجي كبير، كما أن (52) دولارًا من كل مئة دولار تُنتج بإسرائيل، على صِلة ما بالخارج؛ تصديرًا واستيرادًا.

السياسي الاستراتيجي هنا، أن عولمة الاقتصاد الإسرائيلي التي بلغت نُقطة مُتقدِّمة جدًّا في العقد الأخير، تتم من موقع الفاعل؛ الشريك المُستفيد. أهلها لذلك عدّة أسباب، أهمها: كثافة استخدام العلم كمدخل إنتاج؛ تفوُّق نمو الناتج المحلي على نمو سكان إسرائيل، وتوفيره موارد محلية لبلوغ المعيشة حدّ الرفاه، وتراكم رأسمالي فاض عن الداخل للخارج. وعليه، فإن من يُريد تفسيرًا لما يجري في السياسة يجده بما تقدّم. يجد فيه أيضًا تفسيرًا لأن تزداد إسرائيل إفصاحًا عن رؤيتها الاستثنائية. فيما يلي الجزء الأول (2/1) من البحث "أداء الاقتصاد الإسرائيلي داخليًا" الذي استنتجنا بناءً عليه كل ما استنتجنا.

مقدمة

تقوم فرضية البحث على أن الزمن فراغ يعمل لصالح من يُحسّن توظيفه، وأن إسرائيل كعادتها استثمرت الزمن جيدًا. أما وظيفة البحث فهي تغطية الموضوع عرضًا وتحليلًا واستشراقًا، في ضوء إحصاءات إسرائيل الرسمية فقط. تُغطي الدراسة السنوات السبع (2011-2017)، التي مرّت على انفجار، بل زلزال، كان وعدًا بربيع، لم يُرد له أن يبلُغ ذلك، كما كان مأمولًا، بل صار إلى مأس قرّرتها عوامل لا علاقة له بها. بدأتُ البحث على نحو ما سبق، كي أنبّه القارئ مُسبقًا إلى احتمال سوء توظيف فكرة ومُعطيات البحث للطعن بالربيع العربي، وتعزيز زعم أنه مجرد مؤامرة حيكت لبيل لتفكيك المنطقة خدمة لإسرائيل، وفق خطاب مُتهافِت، ترفضه الدراسة.

1. معيار قياس تطور الاقتصاد الإسرائيلي؛ مواكبة النُمو السكاني، بل ويزيد عنه كثيرًا

تقوم فرضية البحث على التالي: (أ) استفادت إسرائيل كعادتها من الزمن الضائع عربيًا لتعظيم مواردها، وتوسيع الفجوة مع أعدائها، كما تضيق الفجوة بينها وبين أوّل العالم الأول، الذي تسعى لتحسين موقعها على سلّم تراتبيته. نُدكّر هنا بأنها لا تنتظر لمن وراءها كيلا يلحقها، بل لتلحق من سبقها. لا تنتظر للنصف المملآن من الكأس فتمتلئ رضى زائفًا، بل للنصف الفارغ منه فتزداد تحفيرًا لملئه. (ب) أسباب فُدرة إسرائيل على الاستفادة من الزمن العربي الضائع، تعود لما قبل انفجار بدأ ربيعًا واعدًا، واستطال مأساة، أسبابها سابقة كثيرًا على 2010 .

يُغطي هذا البحث سبع سنوات هي 2011-2017، مع اتخاذ 2010 سنة أساس يقاس عليها. تتوزّع فترة البحث على مرحلتين؛ تُغطي واحدة السنوات الخمس الأولى؛ 2011؛ 2012؛ 2013؛ 2014؛ 2015. وتُغطي المرحلة الثانية العاميين الأخيرين؛ 2016 و2017. فَرَض هذا التقسيم أن كتاب الإحصاءات الإسرائيلية الرسمية المتوقّر يُؤمّن كامل البيانات المطلوبة حول المرحلة الأولى، بخلاف الأخيرة حيث فقط بيانات أولية غير مُكتملة، يمكن لنا الاستفادة منها والبناء عليها، لكن ليس لها المتانة الوثائقية التي لبيانات الفترة الأولى .

أسوق مثلاً هو أنه بينما تتوفر بيانات كاملة عن الناتج المحلي الإسرائيلي بالسعرين الثابت والجاري حتى 2015، تتوفر بالجارية فقط عن 2017. أشير لهذا ليكون القارئ على بينة من أني، كما بحالات مشابهة، كنت مضطراً إلى استخدام أسلوب رياضي مُركَّب لاستخراج البيانات المطلوبة. خاصة حين يكون البحث حول إسرائيل عموماً، والاقتصاد الإسرائيلي خصوصاً، ثمة ضرورة منهجية لتوفير مرجعية؛ معياراً صلباً لاستنتاج وتحليل وتقييم المُعطيات المتوفرة. لذلك، يبدأ البحث بتحديد ثابت يقيس عليه، هو تطور عدد سكان إسرائيل المتوقَّر حتى نهاية 2016، وبلغ (8) ملايين و(541.7) ألفاً، أي بزيادة (11%) عمّا كان نهاية 2010، وهو (7) ملايين و(695.1) ألفاً، ما يعني زيادة إجمالية خلال ست سنوات تبلغ (846.6) ألفاً؛ ومتوسط نمو سنوي يبلغ (1.883%).

على افتراض أن نمو عدد سكان إسرائيل عام 2017، سيُشبه متوسط نموه خلال 2010-2016، فإنه يمكن تقدير العدد نهاية 2017 بـ(8) ملايين و(702) ألف؛ أي بزيادة (13.181%) خلال سبعة أعوام. وعليه، يمكن الحديث عن قاعدة منهجية صلبة، ومحل اتفاق مدارس الاقتصاد السياسي، لقياس تطوُّر الناتج المحلي الإسرائيلي، خلال السنوات السبع محل البحث؛ 2011-2017؛ وهي نسبة نمو سكان إسرائيل خلال نفس الفترة، كي يُحفظ مستوى المعيشة على ما هو عليه، وتُستوعب قوة العمل المُضافة في الفترة المذكورة.

يعني هذا أن نمو الاقتصاد الإسرائيلي، خلال فترة البحث، يجب أن يُعادل بالحد الأدنى نسبة نمو السكان المشار إليها آنفاً، بل وأكثر، إذا أرادت تحسين مستوى المعيشة، ومُعدّل الاستثمار لرفع حجم ونوعية الاقتصاد، وتمكينه من توفير فرص عمَل جديدة تتناسب وزيادة السكان، وبالتالي المعروض الجديد من قوة العمل. وعليه أيضاً، فإن مقدار جِدِّية تطور بلد مُعين، يمكن أن يُقاس بقدر زيادة نمو الناتج المحلي، عن نمو السكان، أما إذا حدّث العكس، فتلك هي الكارثة بعينها، لנاحية أن مُترتبات ذلك تتراوح بين البطالة وخفض مستوى المعيشة، مع ما يترتّب عليه من اضطراب اجتماعي وسياسي؛ أو الهجرة، التي تكون غالباً من الذكور الشباب المتعلِّمين، وهذه بدورها كارثة اجتماعية موصوفة ومعروفة، على الرغم من أن ثمة من يعتقد وإهمّاً العكس.

2. الناتج المحلي الإسرائيلي خلال 2010-2015 نما (1,9) مرة ضِعف نمو عدد السكان

نبدأ التقدير ببحث المرحلة الأولى؛ 2011-2015، التي تتوفر حولها بيانات كاملة، ومُتخذين أسعار عام 2010 كسنة أساس. حسب الكتاب السنوي للإحصاءات الإسرائيلية عام 2015، جدول رقم (2/14)، بلغ الناتج المحلي الإسرائيلي عام 2015، بالأسعار الثابتة للعام 2010، تريليوناً و(37.7) مليار شيكل، أي بزيادة (18.7%) عن مثيله سنة 2010، البالغ (874.011) مليار شيكل. أما عدد سكان إسرائيل نهاية العام 2015، وبموجب المصدر السابق؛ جدول رقم (1/2)، فقد بلغ (8) ملايين و(463.4) ألف نسمة، أي (49.98%) من عدد سكان إسرائيل نهاية عام 2010، وقد كان (7) ملايين، و(695.1) ألف نسمة.

إدًا، نما الناتج المحلي الإسرائيلي، بالأسعار الثابتة، خلال الفترة 2010-2015، بنسبة (18.7%)؛ أي (1.9) مرة ضعف نسبة نمو سكان إسرائيل خلال نفس الفترة، والبالغة (9.984%). ثمة حاجة هنا لإعطاء مُعطيات النمو المذكورة مضمونًا حيويًا، وذلك بتحويل النسب إلى أرقام مُطلقة، وتحويل المُعطيات بالشيكل، إلى قيم بالدولار الأميركي، حتى تصل الصورة للقارئ بشكل أفضل، مما لو أُعطيت له بالشيكل فقط.

استنادًا للمصدر السابق جدول رقم (10/17)، فإن سعر صرف الشيكل عام 2010، بلغ (3.549) شيكلات مُقابل الدولار؛ ما يعني أن زيادة الناتج الإسرائيلي خلال 2010-2015، وبالأسعار الثابتة 2010، من (874.011) مليار شيكل عام 2010، إلى تريليون و(37.7) مليارًا، أي (163) مليارًا و(683) مليون شيكل بأسعار 2010، تُعادل (46.1) مليار دولار، هي زيادة الناتج المحلي عام 2015، والبالغ (292.4) مليار دولار، عن الناتج عام 2010 البالغ (246.3) مليار دولار، استنادًا للمعطيات والمصادر المذكورة أعلاه .

نلفت النظر هنا إلى خداع الأرقام أحيانًا، بل كثيرًا وعلى نحو مقصود، ليس لناحية احتمال وقوع التباس بين القيم المعطاة بأسعار ثابتة، وتلك بالجارية فقط، بل أيضًا ذلك الخداع المتأتي عن تحويل القيم المعطاة بالعملة المحلية؛ الشيكل، كما في الحالة الإسرائيلية قيد البحث، إلى قيم بالدولار، وتذبذب سعر الصرف هذا صعودًا أو هبوطًا؛ ما يعني أن زيادة أو خفض قيمة الناتج المحلي الإسرائيلي مُقيّمًا بالدولار، قد يكون خادعًا، سلبيًا أو إيجابيًا، ولا يعكس أداء الاقتصاد الإسرائيلي داخليًا، بل حركة أسواق المال الدولية، وتطور سعر صرف العملات.

مثلًا، تذبذب سعر صرف الشيكل مُقابل الدولار كالتالي؛ (3.549) شيكلات في 2010؛ (3.902) شيكلات في 2015؛ (3.512) شيكلات منتصف 2017، أي تقريبًا نفس مستوى صرفه في 2010. لو اتخذنا سعر صرف الدولار مُقابل الشيكل في 2010 أساسًا، واعتبرناه يُعادل (100) درجة، فإن تطور صرف الدولار مُقابل الشيكل خلال السنوات: 2010؛ 2015؛ 2017، كان على التوالي 100؛ 110؛ 99 درجة. لا يعني قولي هذا تجاهل تبدل سعر الصرف عند التقويم، بل تقصّي أسباب ذلك، لأن لكل سبب مُختلف دلالة مُختلفة .

3. الناتج الإسرائيلي بأسعار جارية: (353) مليار دولار عام 2017، مُقابل (246) مليار دولار عام 2010

غَرَضُ الملاحظة عدم التسرع بإعطاء حُكم سلبي أو إيجابي على زيادة أو خفض الناتج المحلي، وضرورة التمييز بين أن يكون ذلك نتيجة عوامل بُنيوية، سلبية أو إيجابية، وبين أن يكون نتيجة تبدل سعر صرف العملة، ما قد يُفضي، وعلى قاعدة أن الحساب يتم بالأسعار الثابتة، إلى مُفارقة أن يُحقق الناتج المحلي نتائج إيجابية، إذا كان محسوبًا بالعملة المحلية، تتحوّل إلى حصيلة سلبية، فيما لو تم تحويلها إلى عملة أجنبية، والعكس بالعكس. من هنا أهمية تدقيق أسباب الزيادة أو الخفض، وقراءة مُقارنة للناتج المحلي، مُقيّمًا بالعملة المحلية ثم العملة الدولية .

وعليه، فإن الناتج المحلي الإسرائيلي 2015، البالغ تريليوناً و(163.8) مليار شيكل بالأسعار الجارية، يُعادل (298.3) مليار دولار، حسب متوسط سعر صرف الدولار مُقابل الشيكل عام 2015، البالغ (3.9) شيكلات مقابل الدولار. لكن لو بقي سعر الصرف عام 2015، ثابتاً على ما كان عليه في 2010، وعاد له عام 2017، أي (3.5) شيكلات مقابل الدولار، فهذا يعني أن الناتج المحلي 2015، سيبلغ عندها (328) مليار دولار، مقابل (298) مليار دولار بالأسعار الجارية عام 2015، و(292) مليار دولار بالأسعار الثابتة 2010 .

إذاً، تراوح الناتج الإسرائيلي 2015 بين حدّين: أدنى (292) مليار دولار، وأقصى (328) مليار دولار. يقطع هذا بـ: (أ) اختلاف الناتج حسب طريقة تقييمه بأسعار جارية أو ثابتة؛ شيكل أو دولار. (ب) سواء اعتمدنا الحد الأدنى أو الأقصى، فكلاهما يؤشران على نمو لافت يبلغ في الحد الأدنى حوالي ضعف متوسط نمو السكان. (ج) يُمكن الحديث عن أن الناتج المحلي الإسرائيلي دخل عام 2015 طور الـ(300) مليار دولار.

وَقَرْنَا قيمة الناتج المحلي الإسرائيلي 2015 بالأسعار الجارية؛ الشيكل والدولار؛ كما ميّزنا بين فترتي (2011-2015)، و(2016-2017)، لأن جدول رقم (2/14)، في الإحصاءات الإسرائيلية 2015، وقرّ بيانات نهائية بالسعرين الجاري والثابت حتى نهاية 2015، بخلاف العامين الأخيرين؛ 2016 و 2017، حيث تُوفّر الإحصاءات عنهما معلومات أولية فقط، تُفيد بأن الناتج المحلي بالرّبع الأول من 2017، بلغ (310.7) مليارات شيكل. وعليه، يُمكن تقدير الناتج المحلي لعام 2017 ككل، بأنه (1242) مليار شيكل بالأسعار الجارية .

بلغ متوسط سعر صرف الشيكل؛ (3.5132) شيكلات مقابل الدولار، وفق جريدة "الأيام" الفلسطينية؛ 18 يونيو/حزيران 2017، وعليه، فإن الناتج في الرّبع الأول من 2017، المُعطى بالشيكل وأسعار جارية، كما بيّنا، يُعادل (88,4) مليار دولار، ما يسمح بتقدير أن الناتج المحلي عام 2017 ككل، سيبلغ (353.7) مليار دولار.

4. ثلاثة معايير لتقدير الناتج المحلي الإسرائيلي عام 2017 بالأسعار الثابتة، والناتج مُتطابقة

يسمح ما سبق بالحديث عن زيادة في حجم الناتج المحلي الإسرائيلي، وذلك بالأسعار الجارية، وخلال كامل الفترة (2011-2017)، تبلغ (107.4) مليار دولار، هي الفارق بين حجمه بالأسعار الجارية في عام 2010، البالغ (246.3) مليار دولار، مقابل (353.7) مليار دولار عام 2017 على ما بيّنا آنفاً.

لن نعتدّ الرقم المُعطى للناتج الإسرائيلي عام 2017 بالأسعار الجارية، إلا للعلم بأن المؤشّرات الأولية تُفيد باحتمال أن يتخطى مع نهاية 2017 عتبة الـ(350) مليار دولار. أما المقارنة وقياس التطور الحقيقي الذي ألحق بالاقتصاد الإسرائيلي خلال فترة البحث؛ 2011-2017، فتستدعي تقدير قيمة الناتج المحلي الإسرائيلي 2017 بالأسعار الثابتة 2010، لتجوز مقارنة عام 2017 مع سنة الأساس 2010، وحيث بدأ الرّبيع العربي.

ثمة ثلاث ثوابت يمكن، بناء عليها، إنجاز التقدير المطلوب للنواتج الإسرائيلي 2017، بالأسعار الثابتة 2010 وهي: (أ) نمو الأعوام الخمسة السابقة على (2016-2017)، وهي (2011-2015)، حيث تتوفر البيانات بالأسعار الثابتة. وقد بلغ النمو (18.7%)، أي بمتوسط سنوي (3.74%). (ب) حجم النمو بالأسعار الجارية، وهل يعكس نموًا حقيقيًا أم تضخمًا، وهو ما يمكن تَقْصِيهِ من خلال: (ج) تحسُّن سعر صرف الشيكل مُقَابِلِ الدولار بنسبة (10%)، حيث هَبَطَ من (3.902) شيكلات سنة 2015، إلى (3.512) سنة 2017.

تسمح هذه المؤشِّرات الثلاثة مُجمِعة باستنتاج أن الاقتصاد الإسرائيلي خلال 2016-2017، أفضل مما كان عليه خلال 2011-2015، ولولا ذلك ما كان سعر صرف الشيكل مُقَابِلِ الدولار، تحسُّن بنسبة كبيرة نسبياً (10%)، خلال فترة وجيزة نسبياً أيضاً. يعني هذا، نظرياً، تحسُّن الأداء الخارجي للاقتصاد الإسرائيلي، مُمَثَّلاً بفائض ميزاني المدفوعات والتجاري؛ ما يعني حُكْمًا تحسُّن مُحركاته الداخلية؛ مثلاً زيادة الاستثمار، ونمو الناتج المحلي، كمًّا ونوعًا، بفعل رفع إنتاجية العمل... إلخ، كما تقول أوليات النظرية الاقتصادية.

وعليه، قدَّرنا الناتج بثلاثة طرق، محل اتفاق الاقتصاديين، على الرغم من اختلافها، هي: (أ) أخذ الناتج بالأسعار الجارية 2017 كأساس، ثم تخفيضه بنسبة التضخُّم، التي نستخرجها من خلال أسلوب بسيط وآمن علمياً هو قسمة الناتج المحلي الإسرائيلي عام 2015 بالأسعار الجارية، والبالغ تريليوناً و(163.8) مليار شيكل، على قيمته بالأسعار الثابتة 2010، والبالغ تريليوناً و(37.7) مليار شيكل، لتكون النتيجة (112.15%).

يعني هذا أن التضخُّم التراكمي خلال 2011-2015 بلغ (12.15%). وعليه، فإن الناتج المحلي الإسرائيلي 2017 البالغ (353.7) مليار دولار بالأسعار الجارية، كما استخرجنا آنفًا، يُعَادِلُ (315) مليار دولار بالأسعار الثابتة 2010، وعلى افتراض أن مُعدَّل التضخم عام 2017 يُعَادِلُ ما كان عليه سنة 2015.

(ب) قِسْمة الناتج المحلي الثابت عام 2015، والبالغ تريليوناً و(37.7) مليار شيكل، على ما كان عليه بسنة الأساس 2010، وهو (874.1) مليار شيكل، لنستخرج إجمالي النمو في (2010-2015)، وقد بلغ (18.7%)، ثم قِسْمته على (5)، هي سنوات فترة البحث، لنكون أمام متوسط نمو سنوي يقدر بـ(3.74%).

(ج) استخراج نمو كل سنة بمفردها، من خلال قِسْمة حجم ناتجها على مثيله بالسنة السابقة لها؛ حيث تذبذبت نِسْبُ النمو كالتالي: 2011؛ (5.06%)، 2012؛ (2.38%)، 2013؛ (4.38%)، 2014؛ (3.16%)، 2015؛ (2.5%)، أي بإجمالي (17.47%) لخمس سنوات، وبمتوسط سنوي يقدر بـ(3.49%).

5. الناتج المحلي الإسرائيلي 2010-2017 بأسعار ثابتة ومليارات الدولارات: 246 مقابل 313

على افتراض أن الناتج الإسرائيلي في العامين (2016-2017) حَقَّق نفس مُتوسط النمو الذي حققه في فترة (2011-2015)، فإنه يكون (303) و(315) مليار دولار، لعامي 2016 و2017 على التوالي، وقد استُخرجاً بإضافة نسبة النمو المعتمَدة؛ (3.74%)، للناتج المحلي 2015، البالغ (292.4) مليار دولار، لنكون أمام حَجْمه في 2016، ثم نُضيف إليه نسبة النمو، لنكون أمام ناتج 2017، بالأسعار الثابتة 2010.

لا يفوتنا هنا التذكير بأن النسب مُستخرَجة من قِبل الكاتِب، استنادًا لمعطيات الكتاب السنوي للإحصاءات الإسرائيلية 2015؛ جدول رقم (2/14)، واتَّخذنا ناتج عام 2010 أساسًا لقياس نموه في 2011.

في ضوء ما تقدم، وعلى افتراض أن الناتج المحلي الإسرائيلي حَقَّق في عامي (2016) و(2017)، نفس مُتوسط النمو الذي حققه خلال نصف العقد (2011-2015)؛ ألا وهو (3.49%)، فسيكون الناتج المحلي بمليارات الدولارات، وعلى التوالي؛ (302)، و(313)، للعامين (2016؛ 2017)، واستُخرجاً بإضافة نسبة النمو المعتمَدة (3.49%)، للناتج المحلي 2015 البالغ 292.4 مليار دولار، لنكون أمام الناتج التقديري لعام 2016، والذي أضفنا إليه نسبة النمو المعتمَدة؛ (3.49%)، لنكون أمام الناتج المحلي الإسرائيلي للعام 2017.

والحال هذه، استخدمنا ثلاثة مناهج قياس مُختلفة لاحتساب الناتج الإسرائيلي 2017 بالأسعار الثابتة لسنة 2010، وأعطت نتائج شبيهة مُتطابقة، وهي بمليارات الدولارات وعلى التوالي؛ (315)؛ (315)؛ (313). لا شك في أن التفاوت المذكور طفيف، وهو دليل سلامة مناهج القياس، وأن ما استخرجناه أقرب ما يكون للصواب .

على الرغم من أن المنطق الحسابي يفترض أخذ المتوسط العام للأرقام الثلاثة المستخرَجة، وفق ثلاثة مناهج حساب صحيحة ومُعترف بها، فإننا تحوُّطاً سنعمد الرقم الأدنى المُستخرَج للناتج المحلي عام 2017، وهو (313) مليار دولار، بالأسعار الثابتة 2010، مُقابل (353,7) مليار دولار بالأسعار الجارية. دون خروج عن الموضوع، لكن القيم المعطاة تسمح باستنتاج أن متوسط التضخم خلال 2010-2017 بلغ 1.6% سنويًا.

يعني ما سبق أن الناتج المحلي الإسرائيلي، 2017، وقد بلغ (353.7) مليار دولار بالأسعار الجارية، زاد بما قيمته (107.7) مليارات دولار، عمَّا كان عليه عام الأساس 2010، وقد بلغ (246) مليار دولار. أما بالأسعار الثابتة، فبلغ عام 2017 ما يُعادل (313) مليار دولار، أي بزيادة (67) مليار دولار عن الـ(246) مليار دولار، قيمة الناتج الإسرائيلي في عام الأساس 2010. تعادل الزيادة هذه نسبة نمو خلال سبع سنوات تبلغ (27.2%)؛ ما يعني اتساع حجم القاعدة الاقتصادية بشكل سَمَح بزيادة الناتج على النحو المُبيِّن أعلاه.

6. توزع أسباب نمو الناتج الإسرائيلي 2011-2017 مُنَاصَفةً بين نمو السكان وإنتاجية العمل

كيف نتجنّب خداع الأرقام والنسب الصمّاء الذي حدّرنا منه آنفًا، وأثبتنا إمكانية حدوثه، ونحن نُقيّم الآن نمو الناتج المحلي الإسرائيلي المشار له، والبالغ (27.2%)، أي أكثر من ضعف نمو عدد السكان في إسرائيل خلال نفس الفترة 2011-2017، وقد بلغ (13.181%)؟

ينقلنا ما سبق إلى أهم نقطة بالبحث وهي تفسير الزيادة المشار لها، والتي قد تعود لأسباب طبيعية هي نمو عدد السكان، واستطرادًا قوة العمل؛ ما يعني حُكمًا زيادة حجم الناتج والاستهلاك بما يُعادلُه، وقد تعود لرفع إنتاجية العمل، التي تتمثّل بالفارق بين نسبة إجمالي النمو (27.2%)، ونسبة نمو السكان (13.181%).

يُوقّر التفاوت الكبير بين نسبة نمو السكان، ونسبة نمو الناتج المحلي، لصالح الأخير جوابًا على السؤال المطروح آنفًا، وهو أن نسبة النمو (27.2%)، وعلى افتراض أنها تساوي (100) درجة مئوية، تعود بنسبة (48.5%) لزيادة السكان، وبالتالي قوة العمل. ما تبقى (51.5%) من النمو، يعود لارتفاع إنتاجية العمل! تقول هذه النسب ما يتجاوز رَفَع الإنتاج كحصيلة، إلى كثافة الاستثمار كمقدمة، وتتمثّل في تطوير التّقانة والبنية التحتية للاقتصاد، وبالأصل رفع كفاءة الموارد البشرية، والعلم كمدخل إنتاج. يمكن قياس هذا من خلال مُراقَبة تطوّر حجم الناتج المحلي للفرد، وقد بلغ عام 2010؛ بالأسعار الثابتة 2010، (114.7) ألف شيكل، ارتفع إلى (127.3) ألف شيكل في 2017، أي بزيادة (11%) في سبع سنوات (2017-2011).

يُعادِل حجم الناتج الإسرائيلي للفرد المعطى بالشيكل والأسعار الثابتة؛ (35869) دولارًا سنة 2017، أي بزيادة 11% مما كان عليه في 2010، وبلغ (32315) دولارًا، بالأسعار الثابتة للدولار 2010. يعني هذا أن صافي النمو، أي بعد حسم نسب التضخم وزيادة السكان، بلغ 1.57% سنويًا خلال 2011-2017. وعليه، ثمة سببان وراء نمو حقيقي بالناتج المحلي: (أ) زيادة طبيعية نتيجة نمو السكان. (ب) تحسين إنتاجية العمل، كما أشرنا آنفًا. وثمة اتفاق حول اختلاف دلالة كل واحد منهما، ومقدار مُساهمته بالنمو.

أظهر احتساب سابق قُمنّا به، وقوامه مُقارَنة إجمالي نمو الناتج مع نمو السكان وإحالة الفارق على رفع إنتاجية العمل، أن (51.5%) من نمو الناتج المحلي، يعود لارتفاع إنتاجية العمل. أظهرت طريقة ثانية قوامها أخذ متوسط الناتج للفرد معيارًا، أن (11%) من أصل (27.2%) هي إجمالي النمو، أي (40%) من زيادة الناتج المحلي للفرد خلال 2011-2017، تعود لإنتاجية العمل. لا يفوتنا التذكير بأن المعطيات الواردة أعلاه والمختلفة، مُستخرَجة في ضوء بيانات كتاب الإحصاءات الإسرائيلية 2015، جدول رقم (2/14)، ص (3).

7. سر زيادة إنتاجية العمل: كثافة الاستثمار بالإنسان والتّقانة (=التكنولوجيا)

على جاري العادة، سنأخذ نسبة النمو الأدنى لإنتاجية العمل، أي (11%) على مدى سبع سنوات؛ ما يعني أن إسرائيل حققت زيادة فعلية في الإنتاجية، وتحديدًا بالقياس للفرد الواحد، تبلغ (1.57%) سنويًا. أما بالحد الأقصى فترتفع النسبة إلى (2%) سنويًا. ما سبق يجب أن يُفهم مع تذكّر أمرين؛ أن نسبة نمو إنتاجية العمل -محل حديثنا- تُضاف إلى زيادة مُتأتية عن النمو السكاني، بما يعنيه ذلك من مُواكبة الكعكة الاقتصادية

الإسرائيلية اتساعاً، يتناسب بل يفيز عن اتساع حجم المشاركين بإنتاجها واستخدامها؛ استهلاكاً أو استثماراً .

لا يترك ما سبق شكاً في ارتفاع نسبة ما تُخصّصه إسرائيل من مواردها للتكوين الرأسمالي، من أجل: (أ) تحسين مستوى المعيشة، وذلك بمعنى تملك السلع المُعمرة وبيوت السكن، وليس الإنفاق الاستهلاكي على الأكل والملبس، أو حتى الرفاه الذي صار مُحققاً منذ زمن بعيد نسبياً. (ب) رفع الطاقة الإنتاجية في مُختلف فروع العمل .

بلغ الإنفاق الترسلي في 2015 مثلاً؛ (211.8) مليار شيكل بأسعار 2010، أي (59.7) مليار دولار بسعر صرف (3.549) شيكلات مُقابل الدولار بأسعار 2010. والحال هذه، لا يعود مُستهجناً استيعاب زيادة قوة العمل عام 2015، وقد ارتفعت من ثلاثة ملايين و(778) ألفاً سنة 2014، إلى (3) ملايين و(846) ألفاً عام 2015، أي بزيادة (67) ألف شخص جديد، دخلوا سوق العمل. نُشير هنا إلى أن الأرقام مُستخرجة في ضوء مُعطيات الكتاب السنوي للإحصاءات الإسرائيلية 2015، جدول رقم (1/12)، ص (1)

يعني هذا أنه تم استثمار (887) ألف دولار بالمتوسط، مُقابل كل عامل جديد دَخَلَ سوق العمل، دون أن يعني ذلك بالضرورة وجود صلة مباشرة بين خَلْق فرص عمل جديدة، وهذا الحجم الهائل من الاستثمار، الذي دَهَب في جزء كبير منه إلى بناء المنشآت العامة، وامتلاك السلع المُعمرة؛ الاستهلاكية والاستثمارية عالية المستوى.

للإضاءة على حجم التكوين الرأسمالي في إسرائيل خلال فترة البحث، نُشير إلى طابعه التراكمي والمتزايد من عام لآخر مُقتطعاً حصة أكبر من الموارد المتاحة؛ إذ ارتفعت من (161.7) مليار شيكل سنة 2010؛ أي (13.9%) من الموارد المستخدمة بالعام 2010، وقد بلغت تريليوناً و(161.5) مليار شيكل، إلى (211.8) مليار شيكل، أي (15.4%) من الموارد المستخدمة سنة 2015، والبالغة تريليوناً و(373.3) مليار شيكل. والحال هذه، لم تُواكب حصة التكوين الرأسمالي زيادة الموارد المستخدمة فقط، بل ارتفع نصيبها أيضاً، من (13.92%) من الموارد سنة 2010 إلى (15.4%) عام 2015، أي بزيادة (10%) عما كانت عليه قبل خمس سنوات. تُعادل نسبة الزيادة هذه موارد جديدة للاستثمار، تبلغ حوالي ستة مليارات دولار، إضافة إلى ما كانت ستوفره للاستثمار لو خُصص له عام 2015، نفس النسبة التي نالها عام 2010، وبلغت (13.92%) فقط.

بقي علينا الإشارة إلى أنه، واستناداً لكتاب الإحصاءات الإسرائيلية الرسمية للعام 2015، جدول رقم (2/14)، ص (1)، فإن إجمالي القيمة التراكمية للتكوين الرأسمالي؛ الإنفاق الترسلي، في إسرائيل خلال السنوات الخمس؛ 2011-2015، بلغ ما مجموعه (999) ملياراً، و(788) مليون شيكل، أي ما يُعادل (281.7) مليار دولار، وذلك بالأسعار الثابتة للعام 2010، ووفق متوسط سعر صرف هو (3.549) شيكلات لكل دولار (يتبع جزء ثاني).

اتجاهات الاقتصاد الإسرائيلي 2010-2017: مزيد من كثافة الرسْملة والأثْمَّة والعولمة (2/2)

تبحث الدراسة في الجزء الثاني فرضية استفادة إسرائيل كعادتها من الزمن الضائع عربياً لتعظيم مواردها، وتوسيع الفجوة مع أعدائها، كما تضيق الفجوة بينها وبين أول العالم الأول، وتناقش أسباب قُدرة إسرائيل على الاستفادة من هذا الزمن الضائع.

حسين أبو النمل

المنتجات الناعمة ذات الكثافة العلمية العالية أساس فائض الميزان التجاري الإسرائيلي (غيتي)

ملخص تنفيذي

بدأنا البحث بخطوة منهجية هي تأمين ثابت وجدناه بتطور عدد سكان إسرائيل في فترة البحث، لقياس تطوُّر ناتجها المحلي، واستخدمنا ثلاثة مؤشرات مُختلفة؛ جميعها موثوقة منهجياً وموثقة إحصائياً، سمَّحت لنا مُجتمعاً باستنتاج أن الناتج الإسرائيلي عام 2017، بلغ (353.7) مليار دولار بالأسعار الجارية، أما بالأسعار الثابتة فبلغ (313) مليار دولار، أي بزيادة (67) مليار دولار، عن (246) ملياراً، كان عليها بعام الأساس 2010 .

يعود نمو الناتج المحلي البالغ 27% مقابل 13% للسكان، بنسبة 48.5% لنمو السكان، و51.5% لارتفاع إنتاجية العمل. كما ارتفع متوسط الناتج للفرد من 32315 دولاراً إلى 35869 دولاراً خلال 2010-2017 أي بزيادة 11%، ما يعني مُواكبة الكَعكة الاقتصادية اتساعاً، زيادة حجم المُشاركين بإنتاجها ويفيض .

نُشير هنا إلى الطابع التراكمي التصاعدي للتكوين الرأسمالي بإسرائيل؛ إذ زاد من 13.9% إلى 15.4% من الموارد المستخدمة 2011-2017. كما بلغت قيمته التراكمية خلال نفس الفترة (394) مليار دولار .

تحسُّن أداء الاقتصاد داخلياً، تُرجم خارجياً بتحسُّن سعر صرف الشيكل مقابل الدولار بنسبة 26%، ويعود ذلك لتحقيق الميزان التجاري فائضاً إيجابياً؛ إذ تطوَّرت نسبة الصادرات للواردات من 106% سنة 2010 إلى 111% سنة 2017، تقديراً. يعود التحسن إلى الارتفاع الكبير جداً في قيمة الصادرات الإسرائيلية كثيفة المهارة .

كان فائض الميزان التجاري لإسرائيل تراكمياً؛ إذ بلغت أصولها بالدولار 353 ملياراً عام 2015، توزَّعت بواقع: (أ) 208 مليارات في إسرائيل، (ب) 145 ملياراً بالخارج. هنا، ثمة انقلاب نجده بزيادة الموجودات بالدولار داخل إسرائيل بنسبة 333%، مقابل 1797%، أي 18 ضعفاً، لزيادة استثمارات إسرائيل بالخارج .

يُظهِر ما سبق: (أ) تزايد اندماج إسرائيل بالسوق الدولية، وتصديرها رأس المال النقدي، وتَسارع هذا تبعاً لتقدُّم الفترات. (ب) دخول إسرائيل طور التشبُّع الترسلمي داخلياً. إنها تزداد عولمةً بدليل ما تقدَّم من

استثمار خارجي كبير، كما أن (52) دولارًا من كل مئة دولار تُنتج بإسرائيل، على صِلة ما بالخارج؛ تصديرًا واستيرادًا .

السياسي الاستراتيجي هنا، أن عولمة الاقتصاد الإسرائيلي التي بلغت نُقطة مُتقدِّمة جدًّا في العقد الأخير، تتم من موقع الفاعل؛ الشريك المُستفيد. أهلها لذلك عدة أسباب، أهمها: كثافة استخدام العلم كمدخل إنتاج؛ تفوُّق نمو الناتج المحلي على نمو سكان إسرائيل، وتوفيره موارد محلية لبلوغ المعيشة حدَّ الرفاه، وتراكم رأسمالي فاض عن الداخل للخارج. وعليه، فإن من يُريد تفسيرًا لما يجري في السياسة يجده بما تقدّم. يجد فيه أيضًا تفسيرًا لأن تزداد إسرائيل إفصاحًا عن رؤيتها الاستثنائية. فيما يلي الجزء الثاني (2/2) من البحث "أداء الاقتصاد الإسرائيلي خارجيًا."

8. تسارع تناغم الأداء الخارجي والأداء الداخلي للاقتصاد الإسرائيلي صعودًا

على افتراض أن مُخصَّص التكوين الرأسمالي من الموارد الإسرائيلية المتاحة- المُستخدمة، في الفترة الثانية والأخيرة 2016-2017، بقي على مُتوسط نسبته وكميته التي كانت خلال الفترة الأولى 2011-2015، فإنَّ قيمته التراكمية في سبعة أعوام (2011-2017)، وبالأسعار الثابتة 2010، تبلغ (394) مليار دولار .

نستدرك هنا لناحية أن حصة التكوين الرأسمالي من الموارد الإسرائيلية المتاحة، والتي اعتمدها للعامين 2016-2017، مُنخفضة نسبيًّا؛ لأن كافة مؤشِّرات السنوات السابقة تؤكد على اتساع حجم الاقتصاد واستمرار مُعدَّلات النمو المُرتفعة، بل تحسُّنها، كما تؤكد على زيادة حصة التكوين الرأسمالي من الموارد المتاحة عامًّا بعد آخر، على ما استخرجنا أنفًا؛ إذ ارتفعت حصته من (13,92%) عام 2010 إلى (15,2%) عام 2015 .

للتيقُّن من صدقيَّة مَنحى تصاعديِّ لحصة التكوين الرأسمالي، نُشير إلى أن إجمالي الموارد الإسرائيلية المُستخدمة عام 2015، نما بنسبة (1,8%)، في حين زاد التكوين الرأسمالي بنسبة (3%)، أي (1,7) مرات ضعف نمو إجمالي الموارد. وهذا يعني وصول الإسرائيلي درجة التشبُّع الاستهلاكي، ما انعكس زيادة فيما يُخصَّصه للاستثمار. نُشير في السياق ذاته إلى أن أكثر من رُبُع الزيادة بالموارد المُستخدمة في إسرائيل عام 2015 دَهَب لتكوين رأسمالي، استنادًا للمعطيات الواردة في كتاب الإحصاءات الإسرائيلية الرسمية للعام 2015؛ جدول رقم (2/14)، ص (1) .

وَقَر ما سبق صورة رَقميَّة عن أداء الاقتصاد الإسرائيلي داخليًّا، وهو ما نوجزه بتفوُّق مُعدَّل نمو الاقتصاد عن مُعدَّل نمو السكان؛ نتيجة ارتفاع الإنتاجية. نجده أيضًا في ارتفاع حصة التكوين الرأسمالي من الموارد المتاحة- المُستخدمة، وهو ما يُفضي إلى رَفَع الطاقة الإنتاجية للاقتصاد، وتوسيعه كمًّا ونوعًا، ما سمَّح بتخصيص مزيد من الموارد للاستثمار، وهكذا دَوَالِيك في عملية مُتصاعدة ومُستدامة من التدافع الدائري الإيجابي، بمعنى أن المزيد من الاستثمار سيُفضي إلى مزيدٍ من إنتاجية العمل والنمو، والمزيد منهما، سيسمح بتخصيص المزيد من الموارد للاستثمار .

نجد ترجمة لذلك في توسُّع الناتج الإسرائيلي خلال 2011-2016، بـ(67) مليار دولار، بحيث تجاوز حجمه عتبة الـ(300) مليار دولار منذ 2015، وعتبة الـ(353) مليار دولار كما هو متوقع نهاية عام 2017. وقد أفضى ذلك إلى قَدْرٍ مُتَمَادٍ من التشبُّع الاستهلاكي، سمح بتخصيص مزيد من الموارد للاستثمار، والذي نجده في نسبة وحصّة التكوين الرأسمالي الذي بلغ بالأسعار الثابتة 2010؛ (400) مليار دولار خلال سبع سنوات. وهذا رقم كبير بكل المعايير، قياسًا بعدد سكان مُتَوَقَّع عام 2017، هو دون عتبة تسعة ملايين نسمة .

يوقِّر ما سبق مُؤشِّرًا قويًّا على تحسين الأداء الداخلي- الخارجي للاقتصاد الإسرائيلي، والذي تمثَّل بتحسُّن سعر صرف الشيكِل؛ إذ هَبَطت قيمة الدولار من (4,737) شيكلات سنة 2002، وهو أعلى سعر صرف بلَّغهُ الدولار منذ عام 1984، إلى (3,902) شيكلات سنة 2015؛ إلى (3,512) شيكلات سنة 2017 .

9. التجارة الخارجية الإسرائيلية من عجز إلى فائض متماذٍ

وعليه، فقد تحسَّن سعر صرف الشيكِل بنسبة (26%)، ما يعني أنه وبافتراض أن قيمة الدولار مقابل الشيكِل عام 2002 تُساوي (100) درجة، فقد هَبَطت هذه إلى (82) و(74) درجة في 2015. وعلى الرغم من ذهاب كافة المؤشِّرات الاقتصادية إلى أن تحسَّن سعر صرف الشيكِل مقابل الدولار الأميركي يعود إلى أن تحسَّن الأداء الداخلي للاقتصاد الإسرائيلي اقتَرَن بتحسُّن أدائه خارجيًّا، إلا أن ذلك لا يكفي للنتيقتن بشأن سبب التحسن. وهو إذ يعني أن عَرَض الدولار في السوق الإسرائيلية أكبر من الطلب عليه، لكن ثمة ضرورة لتفسير ذلك، وما إذا كان يعود لتدفُّقات نقدية خارجية لاعتمادات سياسية كمساعدات الولايات المتحدة واليهودية العالمية، أم هو يعود لتحقيق الميزان التجاري الإسرائيلي فائضًا لصالح الصادرات أو للثنتين معًا؟

استنادًا للإحصاءات الإسرائيلية 2015، جدول رقم (1/16)، ص (1)، بلغ إجمالي الصادرات الإسرائيلية، أي السلع والخدمات معًا، (91) مليارًا و(976) مليون دولار سنة 2015، بفائض (9) مليارات و(6) ملايين دولار، عن إجمالي الواردات الإسرائيلية سنة 2015، والبالغة (82) مليارًا، و(970) مليون دولار .

وعليه، فقد بلغ إجمالي الصادرات الإسرائيلية (110,85%) من إجمالي الواردات الإسرائيلية عام 2015. للمقارنة، تطوَّرت النسبة كالتالي: (77,4%) في سنة 1980؛ (85%) في سنة 1990؛ (100,1%) في سنة 2000؛ (106,6%) في 2010؛ (110,85%) في 2015؛ (111,4%) سنة 2017، تقديرًا .

نُضيف هنا إلى أن التناسب الداخلي بين مكوني الصادرات الإسرائيلية من سلع وخدمات، تبدَّل كالتالي: 68,5% سلع مقابل 31,5% خدمات سنة 1980؛ 65,5% مقابل 34,5% سنة 2000؛ 61,2% مقابل 38,8% سنة 2015. حدَّث نفس التبدُّل للواردات، حيث هبطت حصّة السلع من 82,4% سنة 1980، إلى 73,7% سنة 2000، إلى 71,9% سنة 2015. بالمقابل زادت حصّة الخدمات من الواردات على النحو التالي: 17,6%؛ 26,3%؛ 28,1% للأعوام 2000؛ 2010؛ 2015، على التوالي .

والحال هذه، يمكن الحديث عن منْحَى ميلِيّ هابطٍ لحصة السلع من الواردات والصادرات على السواء، وإن بوتيرة هبوط أعلى في الصادرات، لصالح زيادة حصة الخدمات في الواردات والصادرات. في السياق ذاته، وخلال فترة 1980-2015، كان الميزان التجاري من السلع مُختللاً دائماً لصالح الواردات السلعية، في حين كان الميزان التجاري بالخدمات خلال نفس الفترة 1980-2015، وباستثناء سبع سنوات، يُحقّق فائضاً لصالح الصادرات .

10. (إسرائيل) الإمبريالية: من مُستورد للرساميل إلى مُصدّر لها

على الرغم من الأهمية البالغة لحجم فائض الميزان التجاري الإسرائيلي سنوياً، والمشار له آنفاً، إلا أن الأهمية الكبرى التي يُعتدُّ بها، هي لنوعية هذا الفائض، والتي نتعرف عليها من خلال معرفة أن صادرات إسرائيل من الخدمات هي سبب الفائض البالغ (12) ملياراً و(386) مليون دولار، مُقابل عجز (3) مليارات و(392) مليوناً في الميزان السلعي، لتكون الحصيلة الإجمالية فائضاً صافياً يبلغ (9) مليارات و(6) ملايين دولار. لا يفوتنا هنا لفت النظر إلى أن المقصود بـ"الخدمات" هو أساساً الاستثمارات والمنتجات الناعمة ذات الكثافة العِلْمِيَّة العالية، كالبرمجة وتكنولوجيا الاتصالات والمعدات الدقيقة .

تتجاوز قيمة النقطة السابقة التجارة الخارجية إلى الاستراتيجية الاقتصادية العليا. ونجدها في مُفارقة عجز الميزان السلعي، أي منتجات متوسطة أو أقل قيمة، ربطاً بتدني الكثافة التكنولوجية المستخدمة بها والقيمة المضافة لها، مقابل فائض الميزان بالخدمات كثيفة المهارة والقيمة؛ حيث صارت إسرائيل تُصدّر أكثر مما تستورد منها. محل المُفارقة أن ثمة عجزاً حيث تتدنى التكنولوجيا، وفائضاً حين تتكثّف هذه وتفيض، فكيف لمن يُنتج الأكثر تطوراً، لا يُوفّر حاجته من الأقل تطوراً، كما قد يسأل البعض؟ لا مُفارقة، بل فعلت إسرائيل ما فعله سواها، وهو يتخلى عن قطاعات تقليدية ذات مردود متدنٍ، ويُعوّضه باستيراد حاجته من مُنتجاتها، وتوجيه قوة عمله نحو قطاعات وفروع اقتصادية كثيفة المهارة والقابلية للتصدير والمردود العالي، فيُحقّق بذلك فائدة مُضاعفة .

نُضيف هنا أيضاً أن فائض الميزان التجاري الإسرائيلي تراكمي. فعلى سبيل المثال، بلغ الفائض منه خلال 2010-2015 ما مجموعه (28) ملياراً، و(425) مليون دولار، على ما استخرجنا من المُعطيات التي وفّرها جدول رقم (1/16)، ص (1)، من كتاب الإحصاءات الإسرائيلية عام 2015. وعليه، يُصبح مفهومًا تحسُّن سعر صرف الشيكِل مقابل الدولار كما بيّنا، وزيادة موجودات إسرائيل بالدولار التي ارتفعت من (70,4) مليار دولار سنة 2000، إلى (260,7) مليار دولار سنة 2010، إلى (353,4) مليار دولار سنة 2015 .

توزع ارتفاع الأصول الإسرائيلية بالدولار خلال 2000-2015، بـ(283) مليار دولار كالتالي: (أ) موجودات داخل إسرائيل نفسها، سواء كاحتياط في البنك المركزي، أو مصادر أخرى. وقد زادت هذه من (62,3) مليار دولار، إلى (207,7) مليارات دولار، أي بفارق (145,4) مليار دولار. (ب) استثمارات إسرائيلية بالخارج، وقد ارتفعت من (8,1) مليارات، إلى (145,7) مليار دولار، أي بفارق (137,6) مليار دولار .

إضافة إلى دلالات ضخامة الزيادة المُحقَّقة بموجودات إسرائيل بالدولار داخل إسرائيل وخارجها خلال عقد ونصف؛ 2000-2015، تقول الأرقام السابقة: إن ثمةً تبدُّلاً داخلياً هائلاً نجده في: (1) ارتفاع إجمالي موجودات إسرائيل بالدولار خلال الفترة المذكورة بنسبة (502%) . (2) زادت الموجودات بالدولار داخل إسرائيل بنسبة (333%) . (3) ارتفعت استثمارات إسرائيل في الخارج بنسبة (1797%)، أي (18) ضعفاً؛ إذ زادت من (8,1) مليارات دولار سنة 2000، إلى (145,7) مليار دولار في سنة 2015، بالأسعار الجارية .

11. (إسرائيل) في قلب العولمة شريكاً رابحاً فاعلاً وليس مفعولاً به

بلغت نسبة استثمارات إسرائيل بالخارج (11,5%) من إجمالي موجوداتها بالدولار سنة 2000، ثم ارتفعت إلى (41,2%) سنة 2015. وعلى ذلك حققت زيادتين: (أ) كميّة؛ تتمثّل بالارتفاع الهائل في حجم موجودات إسرائيل بالدولار، إذ تضاعف بحوالي خمس مرات خلال فترة وجيزة نسبياً؛ 2000-2015، كما أسلفنا. (ب) نوعيّة؛ نجدها في مُضاعفة حجم الاستثمارات الإسرائيلية بالخارج (18) مرة، ما رَفَع حصتها إلى (41,2%) من إجمالي موجودات إسرائيل بالدولار، أي أربعة أضعاف حصتها سنة 2000 تقريباً .

ماذا يعني ما سبق؟ وكيف نستنتج المفيد والاستراتيجي في غابة الأرقام والنسب هذه؟ الجواب بالتفاوت بين تطوُّر موجودات إسرائيل بالدولار في 2000-2015، وقد تضاعفت خمس مرات، وبين زيادة استثمارات الخارج، الذي تضاعف (18) مرة؛ ما يعني بوضوح قاطع أن حصة مُتزايدة من دولارات إسرائيل تُوظف بالخارج .

من الطبيعي أن ينعكس هذا على نصيب الداخل من موجودات إسرائيل بالدولار، التي تضاعفت (3,3) مرات فقط، إذ زادت خلال نفس الفترة من (62,3) إلى (207,7) مليارات، منها (90,5) ملياراً احتياطي بالبنك المركزي، أي (3,9) مرات ضعف ما كان عليه عام 2000 حين كان يبلغ 23,2 مليار دولار فقط .

الاستراتيجي هنا، أن إجمالي موجودات إسرائيل بالدولار تضاعف (5) مرات، في حين تضاعفت (18) مرة استثمارات الخارج، أي (3,6) مرات ضعف وتيرة نمو إجمالي موجوداتها بالدولار. يعني هذا أن إسرائيل تستثمر بالخارج نسباً مُتزايدة بتمادٍ من موجوداتها بالدولار، وقد أشرنا له آنفاً، وسنترجمه إلى أرقام فيما يلي .

بلغت موجودات إسرائيل بالدولار عام 2015 (353,4) مليار دولار مُقابل (70,4) ملياراً عام 2000، أي بزيادة (283) ملياراً، توزَّعت كالتالي: (أ) (145,4) مليار دولار بقيت داخل إسرائيل، وهي الفارق بين حجمها عام 2015 البالغ (207,7) مليارات دولار، مُقابل (62,3) مليار دولار سنة 2010. (ب) (137,6) مليار دولار استثمارات بالخارج، وهي الفارق بين حجمها عام 2015 البالغ (145,7) ملياراً، مُقابل (8,1) ملايين دولار عام 2000، حسب المصدر المذكور، جدول رقم (2/15)، ص 2 .

إدّاءً، وظَّفت إسرائيل بالخارج (48,6%) من زيادة موجوداتها بالدولار خلال 2000-2015. للمقارنة بلغت النسبة (44,2%) خلال 2000-2010، و(57,5%) في 2010-2015. وعليه فإن نسبة

إجمالية تبلغ (48,6%) لكامل فترة 2000-2015 هي حصيللة مُتوسِّط أدنى (44,2%) ويخصُّ الفترة المبكرة: 2000-2010، ومُتوسِّط أعلى يبلغ (57,7%) ويخصُّ الأعوام المتأخِّرة: 2010-2015 .

يُظهِر ما سبق: (أ) تزايد اندماج إسرائيل في السوق الدولية وتصديرها لرأس المال النقدي. (ب) تسارع وتيرة الاندماج تبعاً لتقدُّم الفترات. (ج) دخول إسرائيل طور التشبُّع الترسلي داخلياً، بمعنى أن التوجُّه لخارج ليس على حساب داخل، لا يشكو من نقص الاستثمار، بدليل فائض نمو الناتج المحلي ورصيد التجارة الخارجية، كما بيَّنَّا .

12. الأثر الاستراتيجي للمُنجز الاقتصادي

تزداد إسرائيل عَوْلمة، بدليل ما تقدَّم من مُنجزات في الاستثمار الخارجي وفائض الميزان التجاري، كما أن حجم تجارتها الخارجية البالغة عام 2015، استيراداً وتصديراً، ما مجموعه (175) مليار دولار، يعادل (52,2%) من حجم الناتج الإسرائيلي، والبالغ في العام المذكور (335,3) مليار دولار، بالأسعار الجارية .

ما سبق من مُعطيات يعني أن ثمة (52) دولارًا ويزيد، من أصل كل مئة دولار، تُنتج في إسرائيل، هي على علاقة ما بالخارج؛ تصديراً أو استيراداً. بقي علينا تنبيه القارئ إلى أننا استخدمنا مُضطرين الأسعار الجارية فيما يخصُّ الناتج المحلي 2015، وليس الأسعار الثابتة، كما فعلنا سابقاً؛ لأن البيانات المتوفِّرة حول التجارة الخارجية الإسرائيلية، هي فقط بالأسعار الجارية، على ما يظهر في كتاب الإحصاءات الإسرائيلية 2015، جدول رقم (2/14)، ص (3) بالنسبة إلى الناتج المحلي، وجدول رقم (1/16)، ص (1) بالنسبة إلى حجم التجارة الخارجية .

حصيللة الحصائل السابقة، والسياسي الاستراتيجي فيها، أن عولمة الاقتصاد الإسرائيلي التي بلغت ذروة جديدة خلال العقد الأخير، تتم من موقع الشريك المُستفيد، بدليل ما توفر لها من فائض على كل مستوى، ونجده بنمو غير مسبوق في حجم موجودات إسرائيل بالدولار، وَصَلت معه درجة التشبُّع الاستهلاكي والترسلي. نُوجز ما سبق بمؤشِّر تفوُّق نمو الناتج المحلي عن نمو السكان، ما أفضى إلى توفير موارد محلية لتحسين مستوى المعيشة وصولاً إلى الرفاهية، كما لحجم التكوين الرأسمالي، أي التراكم الاستثماري الذي فاض عن الداخل للخارج .

لعلَّ هذا البحث المُكثَّف والمُجهَد وفَّر جواباً على سؤال: ماذا حقَّقت إسرائيل اقتصادياً خلال فترة انشغال العرب بانفجاراتهم، التي بدأت ربيعاً واعدًا أريد له أن يتحوَّل خريفًا قاسياً ودمويًا لمن يُحاول ربيعاً؟ يُمكن لمن شاء القياس واستنتاج أن ثمة مُنجزات أُخرى، من الطبيعي أن تُرافق ما سبق ذكره، إن كُمقِّمات له، مثل كثافة ما يُخصَّص للعلم والبحث العلمي من الموارد كشرط تأسيسي للصناعات كثيفة المهارة إنتاجاً وتصديراً، أو أثر زيادة الإنتاجية والناتج المحلي على مستوى المعيشة، وصولاً لمجتمع الرفاهية، وتجديد وتوسيع البنى الاقتصادية والاجتماعية .

يمكن الاستنتاج أيضاً أن المتلازمات المشار لها لا تتوقَّف. وحُسن أداء الاقتصاد الإسرائيلي داخلياً، يُمكن بناء عليه قياس حضوره خارجياً، ليس على مستوى الاقتصاد فحسب، بل السياسة أيضاً. وعبئاً نحاول فهم

التمدد السياسي لإسرائيل في آسيا وإفريقيا، أي خارج مناطق نفوذها التقليدي بأميركا وأوروبا بمعزلٍ عن قوتها الاقتصادية .

خاتمة

وجب في الختام، تأكيد أن إسرائيل لم تُحقّق ما حقّقت بسبب ربيع عربي وَقَعَ نهاية 2010، كما يحلو للبعض تذريع الأمور، بل حصيلة بُنِي تم تركيزها لِبنة لبنة منذ قرن ويزيد. لا يؤدي إلا الفلسطينيين والعرب من يُرَوِّج وَهُمْ انتظار إسرائيل انشغال العرب بوضعهم الذاتي كي تُنجز ما أنجزت .

بالمقابل، إن البركان العربي لم ينفجر لأنّ عاملاً خارجياً ضَغَط على زناد التفجير، بل لأن شروط الانفجار الداخلية استوفيت. أما أن يستفيد من ذلك مَنْ هَبَّ وَدَبَّ من غير العرب، فتلك مسؤولية الاستبداد والجهل اللذين جَعَلَا الداخل العربي هشيماً جاهزاً ليُصيح حريقاً مع أول شرارة، وعلى الهشاشة التي مكّنت العامل الخارجي من العبث، ما شاء له العبث. وعلى ما يحدث عادة ثَمّة حصيلة جانبية، غير مُستهدفة بالأصل، هي ضرورة التمعّن بما صنعته إسرائيل لنفسها؛ علّه يؤخذ مقياساً لقراءة حالنا بما هي حصيلة بؤس أداء جعل وسيجعل الانفجار العربي حتميةً تاريخيةً.

مركز الجزيرة للدراسات-حسين أبو النمل-مراجع: الكتاب السنوي للإحصاءات الإسرائيلية (2015)، جريدة "الأيام" الفلسطينية، بتاريخ 18 يونيو/حزيران 2017.

انتهى الملف

حركة التحرير الوطني الفلسطيني-فتح

مفوضية الاعلام والثقافة والتعبئة الفكرية